

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد



٢٠١٧ تقرير اقتصاد المعلومات لعام

الرقمنة والتجارة والتنمية

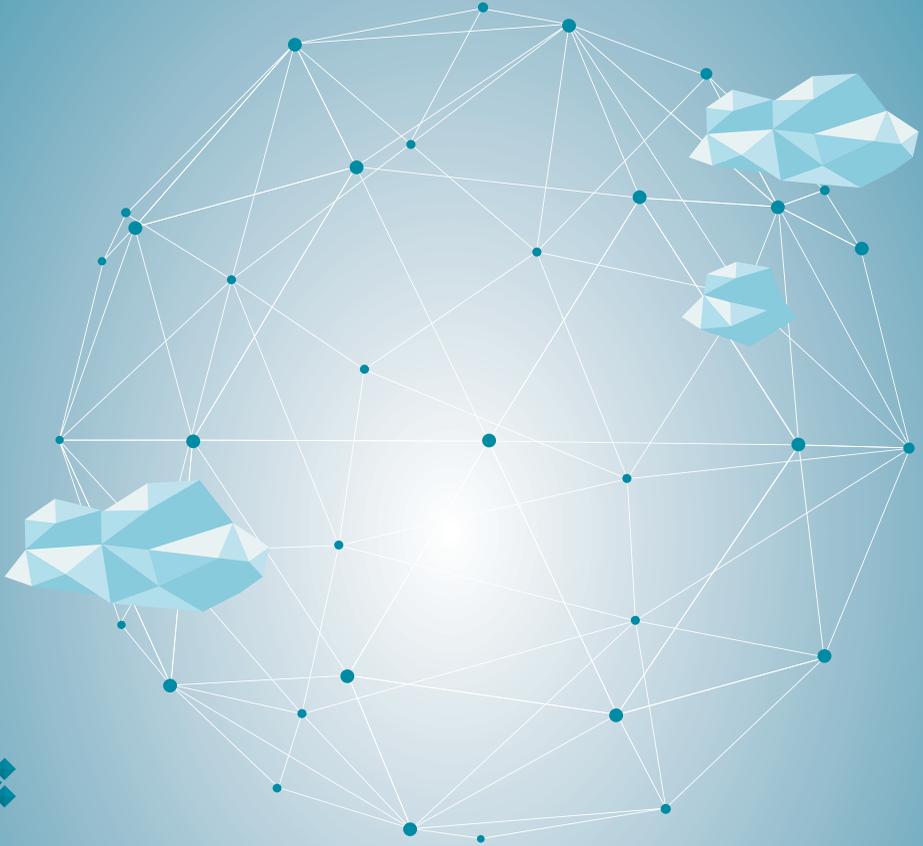
عرض عام



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد



٢٠١٧ تقرير اقتصاد المعلومات لعام

الرقمنة والتجارة والتنمية

عرض عام



الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٧

ملاحظة

يضطلع قسم تحليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ضمن شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد، بعمل تحليلي سياساتي التوجه بشأن آثار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في التنمية. ويتولى القسم مسؤولية إعداد تقرير اقتصاد المعلومات، ويشجع على الحوار الدولي بشأن القضايا المتصلة بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ويساهم في بناء قدرات البلدان النامية في مجال قياس اقتصاد المعلومات، وتصميم وتنفيذ السياسات والأطر القانونية ذات الصلة. ويتولى القسم أيضاً مبادرة إدارة التجارة الإلكترونية للجميع.

وفي هذا التقرير، يشير مصطلحا "البلد"/"الاقتصاد"، حسب الحالة، إلى الأقاليم أو المناطق. وليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا في طريقة عرض الموارد الواردة فيه ما ينطوي على الإعراب عن أي رأي للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسميات مجموعات البلدان لا يُقصد بها إلا تلبية الأغراض الإحصائية أو التحليلية وليس فيها ما يعبر بالضرورة عن أي حكم بشأن مرحلة التنمية التي بلغها بلد بعينه أو التي بلغتها منطقة بعينها في عملية التنمية. والتجمعات الرئيسية للبلدان المستخدمة في هذا التقرير تتبع التصنيف الذي يسير عليه مكتب الأمم المتحدة الإحصائي. وهذه التجمعات هي:

البلدان المتقدمة: البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (عدا تركيا، وجمهورية كوريا، وشيلي، والمكسيك)، بالإضافة إلى البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بلغاريا، ورومانيا، وقبرص، وكرواتيا، ولبنان، ومالطة)، بالإضافة إلى أندورا، وسان مارينو، وليختنشتاين، وموناكو. وتشير البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى تلك الموجودة في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. والاقتصادات النامية عموماً هي جميع الاقتصادات غير المذكورة أعلاه. وللأغراض الإحصائية، لا تشمل البيانات المتعلقة بالصين منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة (هونغ كونغ، الصين)، ومنطقة ماكاو الصينية الإدارية الخاصة (ماكاو، الصين) أو مقاطعة تايوان الصينية. ويمكن تنزيل ملف يتضمن مجموعات البلدان الرئيسية المستخدمة من موقع إحصاءات الأونكتاد على الرابط: <http://unctadstat.unctad.org/EN/Classifications.html>.

ولا ينبغي تفسير أي إشارة إلى شركات ما وإلى أنشطتها على أنها تعني تأييد الأونكتاد لهذه الشركات أو لأنشطتها.

وقد استخدمت الرموز التالية في الجداول:

تدل النقطتان المتجاورتان (..) على أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة. وقد حذفت الصفوف من الجداول في حالة عدم توافر بيانات متعلقة بأي عنصر من عناصر الصف؛ وتدل علامة الشَّرطة الأفقية (-) على أن البند يساوي صفراً أو على أن قيمته لا تكاد تُذكر؛ ويدل الفراغ في جدول ما على عدم انطباق البند، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛ وتدل الشَّرطة المائلة (/) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤/٩٥، على سنة مالية؛ ويدل استخدام الشَّرطة الواصلة (-) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤-١٩٩٥، على كامل الفترة المعنية، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء؛ ويُقصد بعبارة "دولار/دولارات" دولار/دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛ وتشير المعدلات السنوية للنمو أو التغيير إلى المعدلات السنوية المركَّبة، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛ وحواصل جمع الأرقام والنسب المئوية الواردة في الجداول لا تساوي بالضرورة المجاميع المبيَّنة، وذلك بسبب التقريب. ويجوز اقتباس المادة الواردة في هذه الدراسة بحرية مع ذكر المصدر على الوجه المناسب.

منشورات الأمم المتحدة

UNCTAD/IER/2017 (Overview)

حقوق التأليف للأمم المتحدة، ٢٠١٧

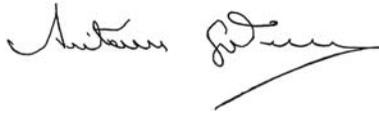
جميع الحقوق محفوظة. طُبِعَ في سويسرا

فاتحة

لا يزال الاقتصاد الرقمي في مراحله الأولى، لكن من الواضح سلفاً أنه أحدث وسيستمر في إحداث آثار تحويلية على الصعيد العالمي، وعلى طريقة عيشنا، وعملنا، وتطوير اقتصاداتنا. ومع سعي العالم جاهداً إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - مخططنا الأساسي العالمي لبناء مجتمعات تنعم بالسلام والرخاء في كوكب سليم-، يمكن لتسخير القدرات الهائلة التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن يكون أحد مفاتيح النجاح، بما في ذلك من خلال فتح مسارات جديدة للتنمية، ومساعدة البلدان على الوصول إلى مخزون المعارف العملية. ويؤدي العالم النامي نفسه قيادة عظيمة في مجال الابتكارات التكنولوجية التي يمكن أن تحفز نموه ويستفيد منها العالم أيضاً.

وفي الوقت نفسه، نعلم أن أجزاء كبيرة من العالم النامي لا تزال غير موصولة بالإنترنت، وأن العديد من الأشخاص يفتقرون لتوصيلية النطاق العريض العالية السرعة. ويحتاج وضع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي إلى التخفيف من خطر أن تُوسع الرقمنة الفجوات القائمة وتُنشئ فجوات جديدة. ولكن بالنظر إلى أن الاعتماد المتنامي على التكنولوجيات الرقمية، مثل الحوسبة السحابية، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والبيانات الضخمة و"إنترنت الأشياء"، سوف يؤثر بالتأكيد على معظم الصناعات وسلاسل القيمة العالمية، فقد أصبح من الضروري البدء في تقييم الفرص المتاحة والعثرات الممكنة على حد سواء، والاستعداد لما هو آت.

ويتطلب النطاق الهائل وعدم اليقين الكبير المرتبطين بالتحول الرقمي المقبل من جميع أصحاب المصلحة المزيد من الحقائق، والحوار، والعمل. ويُسهّم التحليل الوارد في 'تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧: الرقمنة والتجارة والتنمية' في هذه العملية، ويقترح السبل الكفيلة بتمكين المجتمع الدولي من الحد من عدم المساواة، وتمكين جميع الناس من فوائد الرقمنة، وكفالة ألا يتخلف أحد عن ركب تطور الاقتصاد الرقمي.



أنطونيو غوتيريس
الأمين العام
الأمم المتحدة

تصدير

العالم في فجر الثورة التكنولوجية المقبلة. وستكون هذه الثورة متعددة الأوجه وستكون لها آثار تحويلية. وستتيح الرقمنة فرصاً لرواد الأعمال ولأعمالهم التجارية، وستكون لها أيضاً فوائد عظيمة للمستهلكين. لكنها سوف تخلخل في الوقت نفسه الممارسات القائمة، وتدفع الجهات المعنية إلى التنافس، وتغير المهارات المطلوبة من العمال، وتفرض على فقدان الوظائف في بعض البلدان والقطاعات.

وينظر تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧ في بعض هذه الاتجاهات، ويبحث في الكيفية التي تؤثر بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تأثيراً متزايداً في التجارة العالمية وفي التنمية.

وعلى غرار التحولات الاقتصادية الواسعة النطاق السابقة، ستكون الفوائد هائلة، لكنها لن تتحقق من خلال عملية سلسلة ومن دون تكلفة. وستتوقف النتائج النهائية على السياسات الموضوعية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل بناء قدرات البلدان على الاستفادة من هذه التحولات.

ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية هائلة لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب في عملية التحول هذه. ونظراً للتطور السريع جداً للاقتصاد الرقمي، سوف يحتاج العديد من البلدان النامية إلى تنمية أو تعزيز قدراتها في طائفة واسعة من مجالات السياسة العامة، بما في ذلك في جميع الجوانب الرئيسية للتجارة الإلكترونية: التوصيلية، وطرق الدفع، ولوجستيات التجارة، وأمن الإنترنت، والأطر القانونية.

ويومي تقرير اقتصاد المعلومات لهذا العام إلى زيادة فهمنا الجماعي للطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الرقمي، وما يترتب على ذلك من آثار. ويهدف التقرير إلى المساعدة على تكثيف الحوار بشأن السياسات العامة، وتعلم الأقران بشأن المسائل ذات الصلة داخل البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. وستحتاج البلدان التي لديها موارد أكثر إلى الوصول إلى الجهات التي لها موارد أقل وتعمل على مساعدتها؛ لكن الجهود المبذولة حالياً غير كافية.

والأونكتاد ملتزم بالاضطلاع بدور بناء في هذا السياق. ونحن نعمل من أجل هذا الأمر من خلال بحوث معمقة، كما يتضح في هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، سيبعث فريق الخبراء الحكومي الدولي الجديد المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي مخططاً جديداً للحوار بشأن السياسات العامة، ويمكن الاستفادة من مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع لضمان إتاحة المساعدة التقنية بطرق أكثر فعالية من خلال شراكات ذكية وشفافية معززة.

ويحلو في الأمل في أن يساعدنا هذا النهج الكلي على الاستجابة لرغبة الناس في البلدان النامية في أن يرتبطوا بالعالم الجديد للتقدم التكنولوجي، وأن يستفيدوا من المستقبل المزدهر الذي يستحقون.

Muhammad Khattabi

موخيسا كيتوبي

الأمين العام للأونكتاد

تقدير

أعد تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧ فريق يضم: طوريبورن فريديريكسون (رئيس الفريق)، وسيسيل برير، وبيلاز فاخارنيس، وسكارليت فوندور، وصابرينا إيلمولي، ودايانا كوركا، وسميتا لاهي، ومارتا بيريز كوسو، وماريان بليتوسو تحت إشراف أنجيل غونزاليس سانز، رئيس فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبتوجيه عام من شاميكان. سيريماني، مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات.

وقد استفاد التقرير من مساهمات فنية كبيرة قدمها أنوبام تشاندر، وويليام دريك، وكريستوفر فوستر، ومارك غراهام، ومايكل مينجيس، وتيموثي ستوردجن، وكاتي سومينين، وديزيري فان ويلسوم. وساهم في التقرير أيضاً كل من حسبية بن عمارة، وكاتيا سيروين، وكلاوديا كونتيراس، وبول هانسن، ويان هوفمان، ومارتان لابي، وتيريسا موريرا، وويليام ناتا، وماريا بريتو، وفيلبي ساندوفال، وفريدي يوسف.

وقدم الخبراء الذين حضروا اجتماع استعراض النظراء في جنيف، في تموز/يوليه ٢٠١٧، تعليقات قيمة على مسودة التقرير، بمن فيهم نيك أشتون - هارت، وديمو كالوفسكي، وبول دونوهوي، ومحمد السفيح، وكريستوفر فوستر، وجايمس هوي، وماري هومو، وميكائيل كينده، ومين جاي كيم، ومايكل ليم، وأندرياس ماورر، وسوزان شور، وماري سيكات، وديفيد سوتر، وتوماس فان غيفن، وفيلكس فايدينكاف، وأنيذا يوباري. ووردت تعليقات إضافية في مراحل شتى من إعداد التقرير من ماريو أكوزو، وسيمون سالا.

ويعرب الأونكتاد عن امتنانه للمكاتب الإحصائية الوطنية على تبادل بياناتها وردودها على استبيان الدراسة الاستقصائية السنوية للأونكتاد بشأن استخدام المؤسسات التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبشأن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعرب أيضاً عن تقديره البالغ للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وشركة معلومات جمعية النظام العالمي للاتصالات المتنقلة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومعهد أكسفورد للإنترنت، والاتحاد البريدي العالمي على تبادل بياناتها لأغراض إعداد هذا التقرير.

وأعدت الغلاف ماغالي شتودر. واضطلع ستيفان بوتوا بتصميم الرسوم البيانية وبالنشر المكتبي. ووضعت ناناليا ستيبانوفا التصميم البياني الواردة في تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧، وحرره برافين بحالا.

والشكر موصول بكل امتنان إلى حكومتي فنلندا والمملكة المتحدة على دعمهما المالي.

عرض عام

التكنولوجيات الرقمية آخذة في تغيير الاقتصاد، مع ما يترتب على ذلك من آثار في التنمية

العالم على أعتاب حقبة رقمية جديدة. فبفضل التقليل الهائل في تكاليف جمع البيانات، وتخزينها، ومعالجتها، والقدرة المعززة الهائلة للحوسبة، ما فتئت الرقمنة تُحوّل الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن تؤثر الرقمنة في سلاسل القيمة، وفي المهارات المطلوبة، وفي الإنتاج والتجارة، وسوف تتطلب تكييف الأطر القانونية والتنظيمية القائمة في مجالات مختلفة. وستترتب على ذلك آثار كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتُتيح فرصاً كبيرة، لكنها ستضع أيضاً تحديات على طريق البلدان النامية. ويتناول تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧ تطور الاقتصاد الرقمي وما ينطوي عليه من آثار على التجارة والتنمية. وعلى الرغم من أن سرعة التحول الرقمي تختلف من بلد إلى آخر، فإن جميع هذه البلدان ستحتاج إلى تكييف سياساتها في العديد من المجالات.

ويبين هذا التقرير أن الاقتصاد الرقمي ينشئ فرصاً جديدة للتجارة والتنمية. فهو يساعد الأعمال التجارية الصغيرة ورواد الأعمال في البلدان النامية على الارتباط مع الأسواق العالمية بسهولة أكبر، ويفتح سبلاً جديدة لتوليد الدخل. وتجري الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والتطبيقات الرقمية الأخرى بغية النهوض بريادة الأعمال، بما في ذلك تمكين النساء رائدات الأعمال الحرة والتجارية، ودعم الأنشطة الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل اللائق، والقدرة على الإبداع والابتكار. وعلاوة على ذلك، تسهم الحلول المتنقلة والرقمية في تيسير وتوسيع نطاق الشمول المالي. ومن شأن الشركات الصغيرة في البلدان النامية التي لها توصيلية كافية أن تكون قادرة على الحصول على مختلف خدمات الحوسبة السحابية والتمويل الجماعي في المنصات الإلكترونية.

بيد أن هذه المكاسب الإنمائية بعيدة كل البعد عن أن تكون تلقائية، حيث توجد بعض التحديات الإنمائية التي لها علاقة بتطور الرقمنة. فالعديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، غير مؤهلة بالشكل المناسب للاستفادة من العديد من الفرص الناشئة التي تتيحها الرقمنة. وعلاوة على ذلك، ثمة خطر من أن تفضي الرقمنة إلى إذكاء حدة الاستقطاب، واتساع فجوة تفاوت الدخل، مع استفادة قلة قليلة من الأثرياء وأصحاب المهارات أصلاً من مكاسبها الإنتاجية هذه بصورة أساسية. فديناميات "الفائز يستأثر بكل شيء" نموذج للاقتصادات القائمة على المنصات حيث تستفيد من آثار الشبكات أولاً الشركات الرائدة والشركات واضحة المعايير. وفي الواقع، ترتبط جميع الشركات الأربع الأولى في العالم

من حيث قيمتها السوقية ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الرقمي: شركة آبل، وألفابيت (غوغل)، ومايكروسوفت، وأمازون دوت كوم. وتوجد أيضاً شواغل بشأن كيفية تسخير تدفق البيانات، وفي الوقت نفسه معالجة تلك المتعلقة بالخصوصية والأمن.

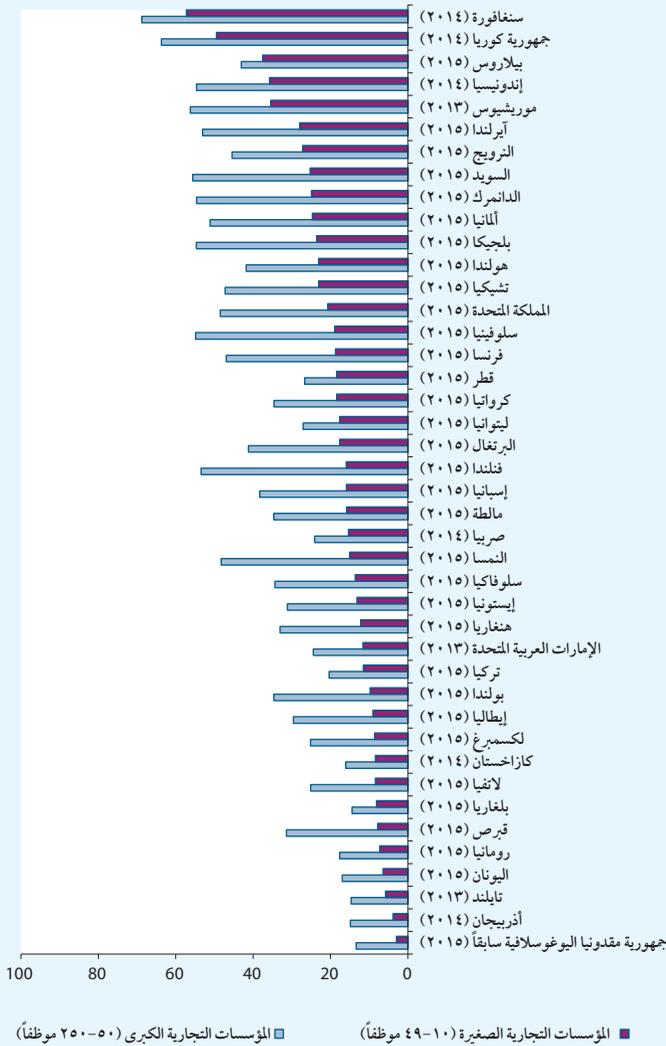
وتعود التوتيرة السريعة التي يتطور بها الاقتصاد الرقمي إلى ما استحدثت على مدى عدة عقود من تكنولوجيات وابتكارات ما فتئت تنتشر في كل مكان. فالنفاذ العريض النطاق العالي السرعة إلى القدرات المتزايدة للحوسبة والتخزين، والانخفاض الشديد في تكاليف معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة البيانات، يسّرت جميعها عملية الرقمنة هذه. وتتضمن التكنولوجيات الرئيسية التي يستند إليها الاقتصاد الرقمي الآخذ في التطور إلى علم الإنسالات المتطورة، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وعلم تحليل البيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد.

الاقتصاد الرقمي يتطور سريعاً لكن بوتيرات مختلفة

يتوسع الاقتصاد الرقمي بطرق عديدة في الوقت الراهن. ويبلغ حجم الإنتاج العالمي من سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حالياً ما نسبته ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويعمل ما يناهز ١٠٠ مليون شخص في قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوحده. وقد نمت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥. وبلغت مبيعات التجارة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم ٢٥,٣ تريليون دولار في عام ٢٠١٥، ٩٠ في المائة منها في شكل تجارة إلكترونية بين مؤسسات الأعمال التجارية نفسها، و١٠ في المائة في شكل مبيعات بين المؤسسات التجارية والمستهلكين. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين عبر الحدود بلغت قيمتها حوالي ١٨٩ بليون دولار في عام ٢٠١٥، وهو ما يعادل ٧ في المائة من مجموع التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين. وبلغت مبيعات الإنسالات إلى أعلى مستوى على الإطلاق، وارتفعت بأكثر من الضعف شحنات الطابعات الثلاثية الأبعاد عبر العالم، إذ بلغت أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ في عام ٢٠١٦، ويُتوقع أن تبلغ ٦,٧ ملايين في عام ٢٠٢٠. وبحلول ٢٠١٩، يُتوقع أن يرتفع حجم حركة الإنترنت العالمية ٦٦ مرة عما كان عليه في عام ٢٠٠٥.

وفي الوقت نفسه، يظل رصد الفجوة الرقمية أمراً في غاية الأهمية. وعلى الرغم من أن عدد مستخدمي الإنترنت ارتفع بنسبة ٦٠ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، فلا يزال أكثر من نصف سكان العالم دون أي ربط بشبكة الإنترنت. ولا تزال توصيلية النطاق العريض في البلدان النامية، عند توفرها، بطيئة وباهظة التكلفة نسبياً، مما يحد من قدرة المؤسسات التجارية والأشخاص على الاستفادة من استخدامها. وعبر العالم، لا تزيد نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون الإنترنت لسداد الفواتير

الشكل ١ - نسبة المؤسسات التجارية التي تتلقى طلبات عبر الإنترنت، (آخر سنة)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

أو شراء السلع عن ١٦ في المائة. ويشترى أكثر من ٧٠ في المائة من السكان في عدد من البلدان المتقدمة بالفعل سلعاً وخدمات عبر الإنترنت، لكن هذه النسبة في معظم أقل البلدان نمواً أقل من ٢ في المائة. وفي الوقت نفسه، تظل معظم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية غير مهياً للاستفادة من الاقتصاد الرقمي، ويمكن من ثم أن تفوت على نفسها الفرص المتاحة لزيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية. وتستخدم الشركات الصغيرة عموماً الإنترنت بدرجة أقل بكثير من الشركات الكبرى لبيع منتجاتها إلكترونياً (الشكل ١). ولا تُستخدم غير ٤ في المائة من جميع الطابعات ثلاثية الأبعاد في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ويظل استخدام الإنسالات محدوداً جداً أيضاً في معظم البلدان النامية، باستثناء بعض البلدان في آسيا حيث تُستخدم على نطاق واسع جداً. ومع تطور الاقتصاد الرقمي أكثر، هناك حاجة أكبر إلى ضمان أن يصبح أكبر عدد من الأشخاص والمؤسسات التجارية في البلدان النامية قادرين على المشاركة فيه والاستفادة منه إلى أقصى حد ممكن.

الاقتصاد الرقمي يعني تحويل التجارة والوظائف والمهارات

تؤثر التكنولوجيات الرقمية في آفاق مشاركة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لا سيما في البلدان النامية، في التجارة العالمية. فهي تتيح للمؤسسات التجارية خفض تكاليفها، وتبسيط وتيسير سلاسل التوريد، وتسويق المنتجات والخدمات على الصعيد العالمي. ومن شأن زيادة حجم التجارة بتكاليف أقل أن تترتب عليها آثار إيجابية على الاقتصاد برمته من خلال تعزيز المنافسة، والإنتاجية، والابتكار، فضلاً عن تحسين فرص استقطاب المواهب والمهارات مثلاً. ولكن ينبغي أن تغلب المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مختلف الحواجز لكي تستفيد من عملية الرقمنة هذه.

ولا تزال المشاركة الرقمية للعديد من الشركات الصغيرة في البلدان النامية في سلاسل القيمة ذات الصلة محدودة، مما يعكس عدم كفاية توصيليتها، ومحدودية وعيها بفوائد الرقمنة، والثغرات الموجودة في مهاراتها، وغير ذلك من الحواجز. ومن المهم أن تكون الأنظمة الرقمية مصممة بطرق تيسر الإدماج الفعال للشركات الصغيرة في سلاسل القيمة. واستخدام المنصات الإلكترونية أخذ في الازدياد، لا سيما في القطاعات التي تواجه منافسة عالمية قوية ويشترك فيها العديد من المشترين والبائعين. ومن الأرجح أن يستفيد صغار المنتجين من المشاركة في المنصات العالمية إذا استطاعوا أن يجدوا لأنفسهم سوقاً متخصصة محددة جيداً بدلاً من التنافس في الأسواق الجماعية.

واقترن تطور الاقتصاد الرقمي بصعود "تجارة المهام" بوساطة منصات العمل الإلكترونية. وتتيح هذه المنصات فرصاً جديدة مدرة للدخل لفائدة السكان في البلدان النامية التي لديها توصيلية ومهارات مناسبة. وتمكن هذه المنصات أيضاً مصممي المواقع، ومطوري البرمجيات، والمترجمين، والمسوقين، والمحاسبين

والعديد من الفنيين الآخرين من بيع خدماتهم لعملائهم في الخارج. ويرتاد ٤٠ مليون مستخدم تقريباً سنوياً هذه المنصات في بحثهم عن الوظائف أو المواهب. لكن في الوقت نفسه، يمكن أن يُضعف العرض المفرط للباحثين عن عمل في هذه المنصات قدرتهم على المساومة، ويُنشئ من ثم نزعات صوب سباق إلى الحضيض فيما يتعلق بالأجور وغير ذلك من شروط العمل. وحذر بعض الخبراء من خطر "العمل السحابي" و"العمل المؤقت" اللذين يفرضان إلى تسليح العمل. وسيكون من المهم إجراء المزيد من البحث والحوار السياسي للتأكد من أن هذا القطاع المتنامي من الاقتصاد يتيح وظائف نوعية ولائقة.

وما فتئت الرقمنة والأتمتة التناميتان تفضيان إلى إيجاد أنواع جديدة من الوظائف وفرص العمل، وتغيّران طبيعة العمل وظروفه، فضلاً عن تغيير المهارات المطلوبة، وتؤثران في سير أسواق العمل، وفي التقسيم الدولي للعمل. وستصبح قدرة البلدان والمؤسسات التجارية على استغلال الموارد الرقمية الجديدة عنصراً محمداً رئيسياً لقدرتها التنافسية. وستظل الآثار الإجمالية للرقمنة غير مؤكدة؛ وستكون خاصة بكل سياق، بحيث تختلف إلى حد كبير فيما بين البلدان والقطاعات. وهذا ما يجعل من المهم وبشكل متزايد أن تضمن البلدان حصولها على إمدادات كافية من العمال الذين لهم المهارات المعرفية، والتكيفية، والإبداعية اللازمة "للعمل مع الآلات".

التغير التكنولوجي السريع يطرح تحدياً سياساتياً متعدد الأوجه في العديد من المجالات

يواجه واضعو السياسات مهمة عسيرة لمواكبة وتيرة التغير التكنولوجي السريع في خضم نسبة عالية من عدم اليقين بشأن شكل المستقبل. ويرتبط هذا التحدي السياسي بالسياق أيضاً، إذ يختلف كثيراً من حيث استعداد البلدان للمشاركة في الاقتصاد الرقمي والاستفادة منه، وتبدو أقل البلدان نمواً هي الأقل استعداداً لهذه المشاركة. وبالنسبة لهذه الأخيرة، تنطوي صياغة السياسات وتطبيق التدابير المناسبة ذات الصلة على أهمية خاصة، ليس أقلها تفادي التخلف عن الركب أكثر وكذا انتهاز الفرص الجديدة، مع تطور الاقتصاد الرقمي. وتختلف البلدان أيضاً من حيث قدرتها على صياغة وتنفيذ ورصد سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الرقمي. ويتطلب ضمان ألا يتخلف أحد عن ركب الاقتصاد الرقمي بذل جهود عالمية موسعة جداً لتوفير دعم كاف لهذه البلدان على وجه الخصوص.

والتحدي السياسي متعدد الأوجه. أولاً، هناك طائفة واسعة من مجالات السياسة العامة التي ينبغي التصدي لها بطريقة شاملة، مثل الهياكل الأساسية، وتطوير التعليم والمهارات، وسوق العمل، والمنافسة، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والمسائل المالية، فضلاً عن السياسات التجارية والصناعية. وهذا يتطلب تعاوناً فعالاً يشمل عدة قطاعات داخل الحكومة ومع أصحاب المصلحة الآخرين سواء بسواء.

وينبغي أن تسعى الحكومات إلى اغتنام الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وي طرح تنسيق السياسات الشاملة لعدة قطاعات تحدياً لأي بلد، وبالأخص الجهات التي تمتلك موارد محدودة للغاية. ثانياً، من أجل صياغة سياسات واستراتيجيات قائمة على الأدلة، ينبغي مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، على بناء قدراتها على جمع بيانات أوفر وأفضل عن الجوانب ذات الصلة من الاقتصاد الرقمي. ثالثاً، توجد حالياً حاجة ملحة إلى صياغة سياسات الاقتصاد الرقمي بالنسبة للبلدان التي لها مستوى منخفض نسبياً من الاستعداد للمشاركة في هذا الاقتصاد، ولها خبرة محدودة مع الرقمنة.

ويتناول تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧ عدداً من مجالات السياسة العامة، يتعلق أحدها بالتوصيلية. ففي العديد من البلدان النامية، لا تكفي توصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة والمعقولة التكلفة مع ذلك لكي تتمكن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من المنافسة بفعالية في المنصات الموصولة بالإنترنت. وتتضمن تدابير السياسة العامة اللازمة للتصدي لهذه الحالة، على الصعيدين الوطني والدولي كليهما، جهوداً ترامي إلى كفاءة تأمين أطر السياسات العامة واللوائح لسوق مفتوحة وشفافة وعادلة للاتصالات من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمار. وتتضمن التدابير الرامية إلى جعل استخدام النطاق العريض أسير كلفة تقاسم البنى التحتية، وإدارة الطيف إدارةً فعالة، وتفادي فرض ضرائب ورسوم عالية على واردات معدات وخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويتعلق أحد المجالات الأخرى البالغة الأهمية بالتعليم والتدريب. وستحتاج جميع البلدان إلى تكييف نظاميها التعليمي والتدريب لكي تتيح المهارات المطلوبة في الاقتصاد الرقمي. وهذا الأمر ليس حيويًا بالنسبة للشباب الذين يلتحقون بسوق العمل فحسب، بل أيضاً بالنسبة للعمال الذين يتعين تأهيلهم من جديد، وإعدادهم للتعليم مدى الحياة للحصول على فرص للعمل في المستقبل، واكتساب مهارات المرونة والقدرة على التكيف. ومع ذلك، فقد تختلف الأولويات من بلد إلى آخر. فقد تحتاج أقل البلدان نمواً مثلاً إلى التركيز على تعزيز محو الأمية الرقمية بين عدد متزايد من الطلبة والعمال، وكذا على بناء قاعدة من الأخصائيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي للسياسات أيضاً توسيع نطاق الفرص المتاحة للعمال والمدرسين لرفع مستوى مهاراتهم، وتعزيز الوسائل البديلة لتطوير مهاراتهم غير المعرفية، وتكييف منهجيات وقدرات التدريس، والسعي إلى جعل مهارات المستقبل أكثر جاذبية بالنسبة للطلبة والعمال. وينبغي بالإضافة إلى ذلك إيلاء الاهتمام إلى البعدين الاجتماعي والسياسي للتغير التكنولوجي والابتكار وإيجاد فرص العمل. ويمكن لسياسات إعادة التوزيع الاستباقية أن تساعد على التخفيف من مخاطر تنامي الاستقطاب وتفاوت الدخل. وتقتصر حالياً نظم الحماية الاجتماعية التي تدعم العاملين عندما ينتقلون من وظيفة إلى أخرى أو لا يعملون بانتظام على حوالي ربع سكان العالم فقط.

وينبغي أن تستكشف البلدان أيضاً السبل الكفيلة بإدماج الحلول الرقمية في مجال تشجيع التصدير. فتشجيع الصادرات والتجارة والجهود المبذولة حالياً لبناء القدرات في معظم البلدان غير مكيفة بما يكفي لمساعدة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على المشاركة في الاقتصاد الرقمي؛ وينبغي أن تدمج منظمات ترويج التجارة أدوات رقمية في خدماتها المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة. ويمكن مثلاً تحسين الاستفادة من المنصات الموصولة بالإنترنت لعرض الأعمال التجارية عالمياً، والوصول إلى المجتمعات المنشودة، وكذا تبسيط جمع البيانات وتحليلها، وتقييم احتياجات العملاء. ومع تزايد أهمية قنوات التسويق الموصولة بالإنترنت، ينبغي زيادة الاستفادة من حلول السوق الإلكترونية، ومنصات وسائط التواصل الاجتماعي في المناسبات أو المعارض التجارية، وفي الجهود الأخرى الرامية إلى تيسير التجارة الإلكترونية. ومن شأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تكون مفيدة في هذا السياق.

ويحتاج واضعو السياسات إلى تعميق فهمهم لمسائل التفاعل بين اللوجستيات التجارية، والرقمنة، والتجارة الإلكترونية. ويُسلّم عدد متزايد من المنتجات رقمية، وليس عينياً، ويعني توسع التجارة الإلكترونية في المنتجات العينية نمواً سريعاً في عدد شحنات الطرود الصغيرة والسلع المنخفضة القيمة التي يُشار إليها أحياناً بـ "تسونامي الطرود". وينبغي لواضعي السياسات أن يستكشفوا ويسخّروا الفرص المناسبة لتبني التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وثمينة الظروف (مثل مواءمة المعايير) والإجراءات والموارد التي من شأنها أن تمكن من ازدهار التجارة الإلكترونية، مع أخذ المصالح الفضلى للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الاعتبار. وقد تساعد التكنولوجيات الجديدة على التغلب على بعض المعوقات اللوجستية. ويمكن أن تساعد هذه التكنولوجيات مثلاً على الإبحار باحتساب أسرع الطرق أو تحديد أكثر نقاط الشحن كفاءة من حيث الوقود والوقت. ويمكن لخبراء تيسير التجارة ومخططي المدن الاستفادة من الطباعة الثلاثية الأبعاد بغية تقليل الحاجة إلى نقل المنتجات النهائية لمسافات طويلة.

ويعتمد الاقتصاد الرقمي بشكل متزايد على توليد، وتخزين، ومعالجة، ونقل البيانات داخل الحدود الوطنية وعبرها على السواء. وقد أصبح الحصول على البيانات وتحليلها يكتسي أهمية استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للشركات عبر القطاعات. ويحتاج واضعو السياسات إلى تحقيق توازن بين حاجة الشركات إلى جمع وتحليل البيانات من أجل الابتكار وتحقيق مكاسب زيادة الكفاءة من جهة، وشواغل مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأمن، والخصوصية، وتنقل البيانات وملكيته من جهة أخرى. وفي هذا السياق، ينبغي لهؤلاء المسؤولين العمل على الصعيد الوطني، بالتعاون مع قطاع الصناعة ومجموعات المستهلكين، وكذلك على الصعيد الدولي. فالنظام الحالي لحماية البيانات مجزأ، وتتخلله مقاربات تنظيمية عالمية وإقليمية ووطنية مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال العديد من البلدان النامية يفتقر بالكامل إلى تشريعات في هذا المجال. وعوض أن تستمر المنظمات العالمية والإقليمية في مبادراتها المتعددة، من الأفضل لها أن تركز على مبادرة موحدة أو على عدد أقل من المبادرات التي تتسم بالتوافق على الصعيد الدولي.

ومع تزايد تأثير التجارة في السلع والخدمات كليهما أكثر فأكثر بالرقمنة وإجرائها في منصات موصولة بالإنترنت، أصبح من المهم أن يأخذ واضعو سياسات التجارة في اعتبارهم الكيفية التي تجري بها إدارة وتشغيل شبكة الإنترنت نفسها. وتختلف طريقة وضع السياسات التجارية كثيراً عن الطريقة التي تدار بها سياسات الإنترنت. وفي حين تنطوي الأولى على إجراء مفاوضات بين دولة وأخرى في غرف مغلقة، تتميز إدارة الإنترنت بالحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في أماكن مفتوحة. ويبرز هذا التقرير مختلف الخيارات المتاحة لواضعي السياسات التجارية من أجل التعاون مع الجهات الفاعلة في مجتمع الإنترنت لضمان كون الاتفاقات المقبلة التي لها انعكاسات على التجارة في الاقتصاد الرقمي ممكنة عملياً ومستدامة سياسياً.

الحاجة إلى الدعم والتعاون الدولي على نطاق واسع

لتفادي أن يفضي الاقتصاد الرقمي الآخذ في التطور إلى اتساع الفجوات الرقمية وزيادة التفاوت في الدخل، ومن أجل ضمان قدرة المزيد من الناس والمؤسسات في البلدان النامية على المشاركة بفعالية في هذا الاقتصاد، سيحتاج المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه على نطاق واسع. فالمستوى الحالي للدعم غير مرضٍ. ففي الواقع، انخفضت حصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مجموع المعونة المتاحة للتجارة من ٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ إلى ١,٢ في المائة فقط في عام ٢٠١٥. ومن ثم، هناك داع لبذل جهود استباقية. وينطوي أحد سبل الاستفادة من المعارف القائمة، وتحقيق أقصى قدر من التأزر مع الشركاء، على تسخير مبادرة الأونكتاد للتجارة الإلكترونية للجميع (الشكل ٢). فقد أطلق الأونكتاد مشروعاً لمساعدة أقل البلدان نمواً على تقييم مدى استعدادها للمشاركة في التجارة الإلكترونية وفي أنشطة الاقتصاد الرقمي الأخرى والاستفادة منها. وهذا سيفضي بدوره إلى مساعدتها على تحديد المجالات التي تتطلب دعماً موجهاً أكثر من غيرها.

وبالنظر إلى الأثر التحويلي للاقتصاد الرقمي، سوف تبحث البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء عن السبل الكفيلة بتكييف سياساتها واستراتيجياتها. وفي هذا السياق، من المهم تفادي هدر الجهد بلا طائل، حيثما كان ذلك ممكناً. وينبغي بدلاً من ذلك أن تسعى البلدان إلى التعاون وتبادل خبراتها ذات الصلة بالفوائد التي جنتها من الرقمنة وبالتكاليف والمشاكل التي واجهتها على السواء. ومن المتوقع أن يتبع فريق الخبراء الحكومي الدولي الجديد المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التابع للأونكتاد محفلاً معتبراً للدول الأعضاء للمشاركة في هذه المناقشات السياسية المتعددة الأطراف، واستكشاف الممارسات الجيدة في المجالات السياسية ذات الصلة.

الشكل ٢- المجالات السياسية السبع لمبادرة التجارة الإلكترونية للجميع



المصادر: إحصاءات الأونكتاد.

